



(١٩٩) (٢١٩)

العدد الثاني
والثلاثون

السماع عند البجائي (ت ٧٤٤ هـ) والتلمساني (ت ٨٧١ هـ) في شرحهما على لامية الأفعال
دراسة موازنة

م. د حسن سواداي طعمة

جامعة واسط/ كلية التربية الأساسية/ قسم اللغة العربية

hsawady@uowasit.edu.iq

المستخلص:

تشتغل هذه الدراسة في بحث واحد من الأصول المهمة في الصنعة النحوية، وهو السماع في شرح لامية الأفعال، وتوازن بين شارحين مهمين من شراح اللامية وهما البجائي (٧٤٤ هـ)، والتلمساني (٨٧١ هـ)، إذ تبحث الأدلة التي اعتمدا عليها في السماع، وقد توزعت هذه الأدلة بين الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب المنظوم والمنثور، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على نقاط الاشتراك والاختلاف بين الشارحين، ومنهج كل واحد منهما في الاستعانة بأدلة الصنعة.

الكلمات المفتاحية: "السماع، شرح التلمساني، شرح البجائي، موازنة، لامية الأفعال"

**Listening to Al-Baja'i and Al-Tilimsani in their commentary on the
Budget study Lamiyat Al-Af'al**

Dr. Hassan sawady

University of Wasit / College of Basic Education / Department of Arabic
Language

hsawady@uowasit.edu.iq

Abstract:

This study examines one of the most important principles of grammatical art, namely listening to the Lamiyat al-Af'al (Lamiyat al-Af'al), and compares two important commentators on the Lamiyat al-Af'al, namely al-Baja'i (d. 744 AH) and al-Tilimsani (d. 871 AH). It examines the evidence they relied on for listening to the Lamiyat al-Af'al. This evidence is divided between citations from the Holy Qur'an, the Prophetic Hadith, and the poetry



and prose of the Arabs. The study follows a descriptive and analytical approach to identify points of similarity and difference between the two commentators, and each of their approaches to utilizing evidence of the art.

Keywords: "listening, al-Tilimsani's commentary, al-Baja'i's commentary, comparison, Lamiyat al-Af'al"

-السماع في دائرة المفهوم:

يرى مجمل الباحثين أن السماع من أهم أصول النحو العربي وأول دليل من أدلته؛ لأنه يمثل بداية البحث النحوي الذي لا غنى للباحث اللغوي عنه (ينظر: نصر الله، ١٩٩٩، ١١). وقد عرفه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بأنه الكلام "العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة" (أبو البركات الأنباري، ١٩٥٧، ٤٥)، ويبدو أنه أطلق مصطلح النقل مقابل مصطلح السماع.

أما السيوطي (ت ٩١١هـ) فسماه السماع وعرفه بأنه "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فمثل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً" (السيوطي ع.، ١٩٨٩، ٢٤). وعلى الرغم من أن أبا البركات استعمل مصطلح (النقل) إلا أن مصطلح السماع أكثر شيوعاً في كتب النحو، فمصطلح السماع يشيع في كتاب سيبويه ويكثر استعماله، فسيبويه كثيراً ما يأخذ السماع من أستاذه الخليل، فضلاً عن سماعه عن العرب بنفسه (ينظر: سيبويه، ١٩٩٦، ٣ / ٨٨، ١٠٠، ١٠٥).

ويتضح من خلال تعريف أبي البركات الأنباري للسماع أنه يشترط في المسموع الفصاحة، وصحة النقل الذي ينقطع معه الشك في صدوره عن وُثْقٍ بفصاحته، فضلاً عن الاطراد، وقد أخذ عليه اشتراطه الاطراد في قبول المسموع؛ لأنه "خلط بين السماع بوصفه أصلاً مستقلاً من أصول النحو، والسماع بوصفه ركناً من أركان القياس، وهو المقيس عليه إذ إنَّ المقيس عليه هو الذي يشترط فيه الاطراد" (العمراوي، ١٩٩٢، ٣٢-٣٤).

وبذلك يكون تعريف السيوطي للسماع أكثر إحاطة وشمولاً من تعريف أبي البركات الأنباري؛ إذ إنه لم يشترط الاطراد في المسموع، فكل ما سُمع من العرب الموثوق بفصاحتهم إنما هو سماع بغض النظر عن كونه مطرداً أو شاذاً؛ لأنَّ "كل ما صحَّ عن العرب أو ما ورد في كتاب الله وسنة



رسوله هو- لا شك - من السماع؛ سواء أكان مطرداً أم شاذّاً يصح روايته ونقله" (العمراوي، ١٩٩٢، ٣٣).

فمبدأ السّماع عند علماء العربيّة مبني على الاتصال المباشر بالواقع اللغويّ عن طريق أخذ المادّة اللغويّة عن الناطقين بها، وهو ما يقرّه المنهج الوصفيّ الذي أكّد أهميّة السّماع في الدراسات اللغويّة (أحمد، ١٩٩١، ١٢)، فقال القفطي (ت ٦٤٦هـ)، معرفاً السّماع بأنه "الأخذ المباشر للمادّة اللغوية عن الناطقين بها" (القفطي، ١٩٨٦، ٢/٢٥٨). إذن يشترط في السّماع تحقق عنصر المباشرة في أخذ المادّة اللغويّة، فإذا لم تتحقّق المباشرة، لم يعد سماعاً (ينظر: حواس، ٢٠٠٢، ٢٩).

وتأسيساً على ذلك جاء اهتمام العلماء الأوائل بالسماع كبيراً، وعوّلوا عليه في جمع اللغة التي كان يتكلّم بها العرب الخالص وتدوينها بوصفه الأصل الذي تنطلق منه أصول النحو جميعها، وكانت غايتهم المحافظة على لغة العرب من التأثير باللغات الاعجميّة (ينظر: الحديثي، ١٩٧٤، ١٢٩)، فدارس اللغة يجب عليه أن يضع دراسته على مادّة لغويّة مستعملة، تكون موضوع الدراسة والتصنيف، ويُمثّل السّماع "الخطوة الأولى التي سبقت القياس، فقد اتّفق العلماء والباحثون في مجال اللغة والنحو على أنّ السّماع أصل، والقياس قائم عليه" (السويح، ١٩٨٦، ١١)؛ ونظراً لأهميّة السّماع عند العلماء الأوائل ذهب الكثير منهم إلى البواديّ لسمعوا اللغة من العرب الفصحاء ويحفظوا أو يدونوا ما يسمعون عنهم، وشاعت ظاهرة تتبع البصريّين والكوفيّين لكلام العرب الفصحاء الذين لم تفقد لغتهم فكانوا يكتثون في البادية مدّة تطول أو تقصر (ينظر: السويح، ١٩٨٦، ٢١). إذن فإنّ السّماع له أهميّة كبيرة فهو "الأساس الأوّل الذي دوّن العلماء بموجبه اللغة؛ لأنّه الطريق الطبيعيّ إلى تعرّف كنه اللغة وتبيين خصائصها، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربيّة ومعرفة المستعمل منها؛ لأنّ اللغات في أصلها نقلية، وأساس معرفتها ومعرفة خصائصها السّماع الذي اعتمد فيها جميعاً من أجل أنّه اخصر طريق إلى حصرها ومعرفة استعمالها" (الحديثي، ١٩٧٤، ١٢٤).

-السماع عند شارحي لامية الأفعال (البجائي، والتلمساني):

برزت أهميّة السّماع عند البجائي والتلمساني فجاءت على رأس الأدلّة التي اعتمدا عليها، وقد صرّحا بهذه الأهميّة في شرحيهما، والنصوص تكشف لنا عن قيمة السّماع عندهما، فقال البجائي في صيغ اسم الفاعل على وزن فعل وفعليل: "قال المصنف من استعمل القياس فيهما لعدم السّماع، يقتضي أنّه لا يستعمل مع ورود السّماع بغيرها" (البجائي، ٢٠٠٧، ١٤٨).



أما التلمساني فقد كان أكثر عناية من البجائي بالسماع، إذ إنه اعتنى بالسماع عناية شديدة، ويظهر ذلك في أنه لا يعتد برأي لا يستند إلى سماع، فقال "وليس عدم السماع مقبول من كل أحد؛ إنما ذلك لمن طالع المشهورات، فلا تسمع دعوى نفي السماع ممن لم يعتن بالمحفوظات، ويتلقف العلم من أهله" (التلمساني، ٢٠١٢، ١٦٥)، فكان يبنى قياسه على السماع، ولا يرتضي تلك الاحكام التي تطرد مع قواعد النحو، فإذا اجتمع السماع والقياس اختار السماع، قال: "والمنقول عن أبي زيد أن السماع مانع من التخيير مطلقاً، وهو الصواب" (التلمساني، ٢٠١٢، ٢١٢).

وسأبين الآن موقف الشارحين من الأدلة السماعية، ومدى اهتمامهما بها، وكيفية توظيفها، فيما يأتي:

أولاً: القرآن الكريم:

يمثل القرآن الكريم أعلى مرتبة في الفصاحة، وأنه النص المعجز في حروفه، وألفاظه، وتراكيبه، إذ إن ألفاظه "هي لبّ كلام العرب وواسطته، وكرائمه" (الأصفهاني، (د.ت)، ٩). واتفق العلماء على أن القرآن الكريم من أوثق أصول الاستشهاد في اللغة؛ لأنه "المصدر الصافي المجمع على الوثوق بصحته وسلامه أدائه وتنزهه عن التحريف لعناية ربانية" (السيد، (د.ت)، ١٩٤)، والدليل على ذلك قوله تعالى: "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" (الحجر، الآية: ٩).

وبذلك كان القرآن الكريم من عماد الأدلة التي اعتمدها الشارحان (البجائي والتلمساني)، فقد اعتمدا النصوص القرآنية بوصفها شواهد رصينة في المسائل المختلفة ضمن شرحيهما للشواهد، ولكن التلمساني فاق البجائي في عدد النصوص القرآنية المستشهد بها، فاستشهد التلمساني بمئة وسبعة عشر نصاً قرآنياً، في حين استشهد البجائي بخمسة عشر نصاً قرآنياً، إذ جاء الشاهد القرآني عند البجائي بالمرتبة الثانية بعد الشواهد الشعرية.

وهذا لا يعني عدم عناية البجائي بهذا الأصل، وإنما لأنه أراد في شرحه الاختصار والإيجاز، أي أن طبيعة شرح البجائي متسمة بالاختصار وطبيعة شرح التلمساني متسمة بالإطالة والتوسع مما جعلت شواهد التلمساني من النصوص القرآنية وغيرها أكثر من شواهد البجائي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فطبيعة المسائل المستشهد عليها بالنصوص القرآنية من حيث المنهج الذي اتبعه الشارحان في استشهدهما بنصوص القرآن الكريم، فالشارحان يلتقيان كثيراً في ذلك، ولا سيما فيما يتصل بوظيفة الشاهد القرآني، فجاء استشهدهما به على جملة أمور منها ما يأتي:



١. لتقرير المسائل الصرفية: ومن ذلك استشهاد التلمساني في مسألة أصل (خير): "وأصل خير: أخير، حذفت همزته في غالب الاستعمال لكثرة وروده، أو يكون مخففاً من خير" (التلمساني، ٢٠١٢، ١٣٩)، مستشهداً بقوله تعالى: "خَيْرَاتُ حِسَانٍ" (الرحمن، الآية ٧٠).

ومثاله عند البجائي في معرض حديثه عن الأفعال المضارعة التي تأتي حركة عين المضارع بالوجهين: الفتح والكسر، فقد ذكر الناظم خمسة أفعال، وهي: (هرّ، وشدّ، وعلّ، وبتّ، ونمّ)، واستدرك البجائي فعلاً سادساً وهو (صرّ) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٦٨)، مستشهداً بقوله تعالى: "فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ" (البقرة، الآية: ٢٥٩).

٢. لتقرير المسائل النحوية: ومنه استشهاد التلمساني على جواز بناء (حقّ) للفاعل أو للمفعول (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ١٥٤) بقوله تعالى: "وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ" (الانشقاق، الآية: ٢، ٥)، ومثاله عند البجائي أثناء توضيحه مسألة الحمد التي وردت في مقدمة اللامية ذكر عمل المصدر بأنّ المصدر ينوب مناب الفعل (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٢٣)، مستشهداً بقوله تعالى: [سَلَامٌ عَلَيْكُمْ] (الرعد، الآية: ٢٣)، والشاهد بأنّ المصدر هو من ناب مناب الفعل.

٣. لتفسير معنى لغوي: فقد تفوق التلمساني على البجائي في استشهاده بالنصوص القرآنية لتفسير معنى لغوي، ومن ذلك، فقد استشهد على (صدّ) بمعنى أعرض أو ضجّ، بقوله تعالى: "إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ" (الزخرف، الآية: ٥٧)، فقال: "صَدَّ عنه يَصُدُّ بالضم: أعرض، ومنه: ضجّ، فيتعدى كلّ بما يتعدى به الفعل الذي هو بمعناه" (التلمساني، ٢٠١٢، ١٨٩).

وجاء عند البجائي أثناء حديثه عن تفسير لفظة (خير)، قال: "خير لفظ مشترك يكون مصدر خَيَارَ يَخِيرُ خَيْراً، وهو مقابل الشر، ويكون اسماً ليس بمصدر، ولا صفة" (البجائي، ٢٠٠٧، ٢٦)، مستشهداً بقوله تعالى: "إِنْ تَرَكَ خَيْرًا" (البقرة، الآية: ١٧٩)، أي مالا (البجائي، ٢٠٠٧، ٢٦)، فالشاهد في أنّ (خير) بمعنى المال.

٤. لتقرير المسائل البلاغية: ولعلّ هذا الأمر في الاستشهاد قد انفرد به البجائي، فقد ساق الشاهد أثناء حديثه في مسألة عطف المفصل على المجل (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٦٩)، فاستشهد بقوله تعالى: "فَأَرْزَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ" (البقرة، الآية: ٣٦)

٥. بيان دلالة البنى: ومثال ذلك عند التلمساني قوله في حديثه عن معاني (فَعَلَ): "وأصل وضعها للتكثير ومنه: "وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا" (القمر، الآية: ١٢)



ومثال ذلك عند البجائي حديثه عن دلالة وزن إفعال على اللزوم، مستشهداً بقوله تعالى: "مُذْهَمَّتَانِ" (الرحمن، الآية: ٦٤)، إذ إنَّ الشاهد (مذهمتان) من الفعل (ادهمّ) فقصد الفعل هنا لزوم المعنى مع ثبوت الألف (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ١٠٥).

٦. صرّح الشارحان أحياناً باستشهادهما بنصوص قرآنية استشهد بها علماء سابقون على مسائل نحوية وصرفية، كما في استشهاد التلمساني بقوله تعالى: "وَأَقَامَ الصَّلَاةَ" (الانبياء، الآية: ٧٣) عن سيبويه بأنّه يجوز عدم التعويض مع حذف تاء إقامة (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٤١٧)، وكما في استشهاد البجائي بقوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ" (سبأ، الآية: ٢٨) عن مذهب الفارسي وابن مالك وجماعة من النحويين على جواز تقديم الحال على صاحبها (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٥٣).

وأما المنهج الذي اعتمدا عليه في الاستشهاد بالقرآن الكريم فقد انماز بما يأتي:

١. من ناحية التنبيه على الشواهد القرآنية، فقد اتبع الشارحان منهجين مختلفين، فالتلمساني غالباً ما يميز النصّ القرآني عن غيره من الكلام بأن يصدره بلازمة (قال تعالى) أو (قال عز وجل) أو (قوله سبحانه) (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٣١١)، وأحياناً يأتي بالشاهد القرآني أثناء الشرح ولا يذكر أيّ لازمة تدلّ عليه (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٤٠٣).

وأما البجائي فهو غالباً ما يذكر الشاهد القرآني دون تمييز أو تنبيه عليه بأنّه من القرآن الكريم، وهذا هو الكثير السائد في منهجه؛ فهو لم ينبّه إلّا على أربعة شواهد بـ(قوله تعالى) و(قال الله تعالى)، وترك أحد عشر شاهداً دون تنبيه مكتفياً بقول (قال، أو نحو، أو منه، أو من قراءة) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ١٩٠، ١٣٧).

٢. من ناحية ذكر النصّ القرآني انماز منهجهما بأنّهما لا يأتیان بنصّ الآية كاملاً وإنّما إيراد جزء من الآية في الأعم الأغلب، والاكتفاء بذكر موطن الشاهد، وأمثلة ذلك عند الشارحين كثيرة جداً (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٢٤٤، ١٤٣) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٧٧، ٧٣).

٣. يتميّز منهجهما بأنّهما يأتیان أحياناً بالشاهد القرآني مقترناً بمصادر السماع الأخرى (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٤٠٣) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٥٣).

٤. أنفرد التلمساني في استشهاده بأكثر من نصّ قرآني على المسألة الواحدة (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٢٩٠).

ثانياً: الحديث النبوي الشريف:



يأتي الحديث النبوي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، ويتضمن الحديث الشريف أقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، والأقوال التي تروي أفعاله أو تقريراته (ينظر: الكفوي، ١٩٩٨، ٢/٢٠٢). ويعدّ أصلاً من أصول اللغة ورافداً من روافدها، ويجوز الاحتجاج به؛ لأنّ نصوص السنّة تمتاز "بالإيجاز والبساطة، فكّلها شاهد على الاستغناء بأقلّ الألفاظ، وعلى الخلّو من الصناعة اللفظيّة. تكثر فيه الإشارة إلى المعاني، والبعد عن تكلف السجع أو البديع، وهي أقرب إلى لغة المحادثة والتخاطب" (مقدسي، ١٩٧٩، ٢٠)، ولكن إذا ثبتت صحته على وفق الشروط التي وضعها النحاة لاستخلاص قواعد النحو والصرف.

أمّا موقف الشارحين (البجائي والتلمساني) من الاستشهاد بالحديث الشريف، فيعد سمة بارزة في شرحيهما، فاستشهد التلمسانيّ والحديث الصحيح والضعيف، إذ بلغ عدد الأحاديث في شرحه ثلاثة وعشرين حديثاً، في حين استشهد البجائيّ بأربعة أحاديث، إذ جاء استشهاديه بالحديث في المرتبة الرابعة بعد الشعر والقرآن الكريم والنظم، وهذا الفرق بين الشارحين في الاستشهاد بالحديث الشريف لا يقتصر على الكم وإنّما يتعدّاه إلى طبيعة المسائل المستشهد عليها بالحديث الشريف، فقد استشهد التلمسانيّ بالحديث لغرض صرفيّ، أو نحويّ، أو لتوضيح معنى لغويّ، أمّا البجائيّ فقد استشهد به لدعم رأي أو لتفسير معنى لغويّ.

وجاء استشهادهما بالحديث النبوي على جملة أمور منها ما يأتي:

١. تفسير معنى لغويّ: مثاله عند التلمسانيّ حديثه عن معنى الصلّة، إذ استشهد لمعنى قوله: "وصلّى فلان لفلان صلياً ك: رمى رمياً إذا احتال له في شر ماكراً به (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ١٣٨)، بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "إنّ للشيطان فخوخاً ومصالي" (ابن الاثير، ١٩٧٩، ٣/٥١).

أمّا مثاله عند البجائيّ قوله عن معنى وليّ: "ووليّ يليّ ولياً وهو القرب" (البجائي، ٢٠٠٧، ٥٧)، وفي الصحاح "الوليّ: القرب والدنو. يقال: تباعد بعد وليّ" (الجوهري، ١٩٥٦، ٦/٥٢٨) فاستشهد بقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): "كُلُّ مِمَّا يَلِيكَ" (النيسابوري، ١٩٩١، ٣/١٥٩٩)، أي يقاربك (البجائي، ٢٠٠٧، ٥٧).

٢. انفرد التلمسانيّ في استشهاديه بالحديث لتثبيت قاعدة صرفيّة، ومن ذلك قوله في حديثه عن صياغة مصدر المرة ومصدر الهيئة من الفعل الثلاثيّ: "وإذا ارادوا الهيئة قالوا (فَعَلَة) فكسروا نحو:



إنّه لحسن الركبة والقعدة والجلسة. وفي الحديث: "إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قُتِلْتُمْ فَاحْسِنُوا الْقِتْلَةَ" (النيسابوري، ١٩٩١)، ٣/ (١٥٤٨) (التلمساني، ٢٠١٢، ٣٩٤).

٣. انفرد التلمساني في استشهاده بالحديث الشريف لتثبيت قاعدة نحوية مثال ذلك عند حديثه عن اغراض حذف الفاعل، فاستشهد على حذف الفاعل لغرض الاختصار (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٣٠٧) بقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): "سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا يَلْبَسُ الْمُحَرَّمُ مِنَ الثِّيَابِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبِرَاسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرُسُ" (النيسابوري، ١٩٩١)، ٢/ (٨٣٤).

٤. انفرد التلمساني بالاستشهاد بالحديث الشريف لبيان دلالة ابنية معينة، ومثاله قوله عند حديثه عن معاني (تَقَعْلَ): ومنه "التكلف ك: تَحَلَّم، وَتَشَجَّع، وَتَسَخَّى، وَتَنَدَّى، وفي الحديث "وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ" (النيسابوري، ١٩٩١)، ٢/ (١٢٢) (التلمساني، ٢٠١٢، ٢٧٣).

وأما منهجها في الاستشهاد بالحديث الشريف فقد انماز بما يأتي:

١. من ناحية ذكر الحديث انماز منهجها بأنهما لا يأتيان بالحديث كاملاً وإنما يجتزئان ما يناسب المقام، أي الاكتفاء بذكر موطن الشاهد (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٤٤٥) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٢٦).

٢. ومن الناحية التنبيه على الشواهد الأحاديث، فقد اتبع الشارحان منهجين مختلفين في التنبيه على الأحاديث، فالتلمساني غالباً ما يميز الأحاديث عن غيرها من الكلام بأن يصدره بلازمة (عن الرسول صلى الله عليه وسلم) (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ١٢٩) أو (وفي الحديث) (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ١٨٣، ٢٧٣) أو (قال أو كقولهم) (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ١٣٧، ٤٤٥)، وأحياناً يأتي بالحديث أثناء الشرح ولا يذكر أي لازمة تدلّ عليه (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ١٤١، ٣٠٦). أما البجائي فقد نبّه على ثلاثة أحاديث بأنه يذكر لازمة تدلّ عليه ك (لقول النبي صلى الله عليه وسلم) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٢١) أو (وقد قال صلى الله عليه وسلم) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٢٦)، وترك حديثاً واحداً من دون تنبيه (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٥٧).

٣. وقد اتفقا على عدم ذكر سند الحديث، فلم يذكر رواة الحديث (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٣٠٦) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٢١).

ثالثاً: كلام العرب (الشعر والنثر)



يُعدّ كلام العرب من المصادر الأساس التي غذّت علماء العربية بالشواهد اللغوية، ويقصد به "كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها من منثور ومنظوم قبل بعثته (صلى الله عليه وآله وسلم) وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وفشو اللحن" (الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. ، ١٩٧٤، ٧٧).

فقد أهتم علماء العربية بكلام العرب الفصحاء اهتماماً كبيراً، إذ إنهم قصدوا البوادي في قلب الجزيرة العربية، وأخذوا يدونون ما يظفرون به من شواهد ليعتمدوا عليها في ضبط اللغة، وإرساء قواعدها، ووضع أصولها (ينظر: ضيف، ١٩٦٨، ١٥٩)؛ لذا يعدّ كلام العرب الفصحاء من أهم مصادر الاحتجاج التي اعتمدها علماء العربية، وينقسم كلام العرب الذي يحتجّ به إلى قسمين هما: الشعر، والنثر، وكما يأتي:

أ. الشعر:

تقدّم الشعر سائر كلام العرب في صياغة القواعد النحوية، واحتل مكان الصدارة عند علماء اللغة والنحو، إذ إنهم استقوا جلّ شواهدهم التي اعتمدوا عليها في استنباط القواعد والأحكام من الشعر فهو "ديوان العرب وبه حفظت الألسن، وعرفت المآثر، ومنه تعلّمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله - جل ثناؤه - وغريب حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وحديث صحابته والتابعين" (ابن فارس، ١٩٩٧، ٢٧٥)، ولكن استشهادهم به لم يكن مطلقاً؛ لأنّ علماء العربية قسموا الشعر المستشهد به على أربع طبقات جاهليين، ومخضرمين، وإسلاميين، ومولّدين (محدثين). وقد أجمعوا على جواز الاحتجاج بشعر شعراء الطبقتين الأولى والثانية، أما الطبقة الثالثة فمعظم العلماء يرون صحّة الاحتجاج بشعرها. إلّا أنّهم رفضوا الاحتجاج بشعر الطبقة الرابعة البتة (ينظر: السيوطي ع.، (د.ت)، ٤٨٩/٢).

وقد شغل الشعر كونه مصدراً من مصادر السماع حيّزاً كبيراً في شرحي التلمسانيّ والبجائيّ من بين مصادر السماع الأخرى على الرغم من التفاوت الكميّ الكبير بين عدد الشواهد الشعرية في شرح التلمسانيّ وعددها في شرح البجائيّ؛ إذ استشهد التلمسانيّ بمئة وأثني عشر شاهداً شعرياً، ولم ينسب منها إلّا ثمانية وعشرين شاهداً، في حين استشهد البجائيّ بواحد وثلاثين شاهداً شعرياً، ولم ينسب إلّا ستة شواهد، وهذا التفاوت الكميّ بين الشواهد الشعرية في شرحيهما يرجع إلى طبيعة منهج كلّ من الشارحين، الذي اتصف بالإطالة في شرح التلمسانيّ، والإيجاز في شرح البجائيّ كما ذكرت سابقاً.



وَأَنَّ البجائيَّ جعل الشاهد الشعريَّ في المرتبة الأولى من شواهد السماع، أمَّا التلمسانيُّ فقد جعل القرآن الكريم على رأس مصادر الاستشهاد، وهذا الأمر قد اطرَّد عند أغلب العلماء المتأخِّرين الذين اهتموا بنصوص القرآن اهتماماً خاصاً كابن مالك وابن هشام الأنصاريَّ وغيرهم (ينظر: عيد، ١٩٨٨، ١١٥).

وقد استشهدا بالشعر على عدَّة أمور ، هي:

١. تفسير معنى لغوي: ومنه عند التلمسانيِّ في معرض حديثه عن معنى اغرندي واسرندي فهما بمعنى الاعتلاء والغلبة، استشهد بقول الشاعر (ابن جني، (د.ت)، ٢ / ٢٦٠):

"قد جعل النَّعاس يغرنديني أطرده عني ويسرنديني"

وعند البجائيِّ ذكر في اثناء حديثه عن معنى (الوله) بأنَّ هذه اللفظة تطلق على المذكر والمؤنث (البجائي، ٢٠٠٧، ٥٥)، وقال الجوهري: "الوله: ذهابُ العقل، والتحيُّرُ من شدة الوجد. ورجلٌ والِهٌ، وامرأةٌ والِهٌ ووالِهَةٌ" (الجوهري، ١٩٥٦، ٦/٢٥٦)، واستشهد بقول الأعشى (حسين، (د.ت)، ١٠٥):

"فأقبلتُ والِهًا تُكَلِّي على عَجَلٍ كُلُّ دهاها وكلُّ عندها اجتمعاً"

٢. لتثبيت قاعدة صرفية: ومن ذلك عند التلمسانيِّ ذكر بأنَّ المصدر من (فَعَلَّ) يأتي على فِعَالٍ (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٤٠٠)، فاستشهد بقول العجاج (السلطاني، ١٩٧١، ١١١):

"حتَّى إذا ما آض ذا أعراف سرهفته ما شئت من سرهاف"

ومثاله عند البجائيِّ في حديثه عن صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثيِّ مضموم العين (فَعَل) يأتي على (فَعَال) (البجائي، ٢٠٠٧، ١٤٦)، فاستشهد بقول حسان بن ثابت (سنده، ٢٠٠٦، ١٤٤):

"حَصَان رَزَان ما تَرَنَّ بريبة وتصيح غرثي من لحوم الغوافل"

٣. لتثبيت قاعدة نحوية: ومثاله عند التلمسانيِّ عندما ذكر جواز بناء (حقّ) للفاعل أو للمفعول، استشهد بقول الشاعر (العاني، ١٩٦٦، ٢٥٢):

"بكت عيني وحقَّ لها بُكاها وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ وَلَا العويلُ"

أمَّا البجائيُّ فقد استشهد على صحة إضافة (آل) إلى الضمير بقول الشاعر* (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٢٩):

"وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيلِ بِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ أَلَكْ"

* البيت غير منسوب.



٤. انفرد التلمساني باستشهاده بشاهد شعري لتصحيح رأي، وذلك قوله عندما نقض الرأي الذي يذهب إلى أن باب ظن لا يجوز أن يصاغ للمفعول، عندما منعه بعض المتأخرين (ينظر: الأزهرى، ٢٠٠٠، ٤٣٣/١): "وهو قياس فاسد لورود النيابة فيه عندهم فلا خروج عن المهيع ولا إنكار" (التلمساني، ٢٠١٢، ٣١٣)، فاستشهد بمرثية حسان بن ثابت للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (سنده، ٢٠٠٦، ٤٥٧):

"أقول ولا يلقى لما قلت عائب من الناس إلا عازب العقل مبعد"

"والشاهد قوله (ولا يلقى لما قلت عائب)" (التلمساني، ٢٠١٢، ٣١٤) إذ بنى (ألقى) للمجهول.

٥. تأييد مذهب من مذاهب العرب أو لغة من لغاتهم: ومثال ذلك عن التلمساني قوله عندما تحدث عن أحكام بناء الفعل الأجوف للمجهول: "وفيه لغة أخرى دون هذه لهذيل وبني دبير من بني أسد، وفصحاء بني فقعس، وهي إزالة الكسر التي حصل بها النقل، وتبقى ذواتالواو على حالها وتبدل الياء واواً لانضمام ما قبلها" (التلمساني، ٢٠١٢، ٣٢٣) فاستشهد بقول رؤبة بن العجاج (السلطاني، ١٩٧١، ١٧١):

"ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شبابا بوع فاشتريت"

وهذا الشاهد استشهد به البجائي أيضاً، وجعلها اضعف اللغات (البجائي، ٢٠٠٧، ١٣٢-١٣٣).

وفي معرض حديث البجائي عن وزن فعل المزيد (افْعَلَى) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ١١٠-١١١) ساق شاهداً شعرياً لتأييد ما ذهب إليه أبو عبيد، وابن جني بأن هذا البناء يتعدى (ينظر: أبو الأندلسي، ١٩٩٨، ٨٢/١) كاغرندى واسرندى، بعد أن ذهب سيبويه إلى أن هذا البناء لا يتعدى (ينظر: سيبويه، ١٩٩٦، ٤/٢٨٧).

فاستشهد على تعديه بقول الشاعر* (الأشموني، ١٩٩٨، ١/٤٣٩):

"قد جعل النَّعاس يغرنديني أطرده عني ويسرنديني"

٦. لبيان دلالة ابنية معينة، ومثال ذلك عند التلمساني عندما تحدث عن معاني صيغة (نَفَعَل) ذكر بأنه يأتي للتكلف (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٢٧٣)، واستشهد بقول حاتم الطائي (رشاد، ١٩٨٦، ٤٤):

البيت غير منسوب.*



"تَحَلَّمْ عَلَى الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا"

أما البجائي فمثاله حين تعرض لوزن فاعل ومعانيه، فذكر من معانيه أنه يدل على اقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، وللاشتراك فيهما معنى استشهد بقول الشاعر* (البجائي، ٢٠٠٧، ١٠٠):

"قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما"

بيان ما خرج عن القياس فجاء شاذاً: ومثاله عند التلمساني قوله اثناء حديثه عن مصدر فَعَلَّ على فَعْلَلِ شذوذاً: "وشذ أيضاً قَرَقِيرٍ في قَرَقَرٍ. قال ابن أبي ربيعة (التلمساني، ٢٠١٢، ٤٠٤)

"وإن سجت هاجت لك الشوق سجعها وإن قررت هاج النوى قرقيرها"

وعند البجائي ذكر أن (فَعَلَّ) إذا كان لامه حرف علة يجيء مصدره على (تَفَعَّلَ)، ومجيئه على التفعيل شاذ، فاستشهد بقول الشاعر* (البجائي، ٢٠٠٧، ١٨٦):

"فهي تنزي دلوها تنزياً كما تنزي شهلة صبياً"

وأما منهجهما في الاستشهاد بالشعر، فيمكن توضيحه بما يأتي:

١. كان الشارحان غالباً ما يذكران البيت كاملاً، سواء أكان منسوباً إلى قائله أم غير منسوب (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ١٨٤) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٢٠٠)، ويستشهدان أحياناً بشطر من بيت (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٣٠٧) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ١٢٧).

٢. لم يعن الشارحان بنسبة الشواهد التي استشهدا بها إلى قائلها سواء أكانت أشعاراً أم أرجازاً إلا قليلاً، فالتلمساني لم ينسب إلا ثمانية وعشرين شاهداً إلى قائلها من مجموع مئة واثنى عشر شاهداً، والبجائي لم ينسب إلا ستة شواهد من مجموع واحد وثلاثين شاهداً (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٢٦٥-٢٦٦) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ١٥٠).

٣. كان الشارحان أحياناً يذكران المناسبة التي قيل فيها البيت الذي يسوقه شاهداً (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٣١٣) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٧١).

٤. كان الشارحان أحياناً يوردان للمسألة الواحدة أكثر من شاهد شعري (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٤٤٢) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ١٣٦).

ب. النشر:

البيت غير منسوب.*

البيت غير منسوب.*



يعد النثر أحد أهم مصادر السماع إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الذي حظي به الشعر؛ لأن أغلب النحاة القدماء عدّوا الشعر أعلى مرتبة من النثر، لسهولة حفظ الشعر ونقله (ينظر: الحديثي، (د.ت)، ٨٠)، وعلى الرغم من ذلك فقد احتج علماء العربية به وما يشتمل من أمثال وأقوال الفصحاء ومنهم سيبويه، إذ احتجّ في كتابه بمئات العبارات والأمثال المروية عن العرب الفصحاء (ينظر: جمعة، ١٩٨٩، ١٧).

وقد استشهد الشارحان في شرحيهما بالنثر من لغات العرب وأقوالهم المأثورة وأمثالهم، فكانت أشكال النثر التي استشهدا بها تتوزع على ما يأتي:

١. لغات العرب:

فقد استشهد الشارحان ببعض لغات القبائل العربية، فمن هذه اللغات التي استشهد بها التلمساني (بكر بن وائل، وبني أسد، وبني دبير، وبني سليم، وبني عامر، وبني فقّس، وتميم، وربيعه، وطية، وقيس، والحجاز، وغطفان، وهذيل) (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ١٢٢-١٢٤، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٥-١٦٩، ٢١٥، ٢٦٩، ٣٠٠، ٣٢٣، ٣٦٦، ٤٢٤، ٤٢٧)، واستشهد البجائي بلغات (تميم، وبني عامر، وبني أخيل، وطية، والحجازيين، وغير الحجازيين، وعامة العرب من بني ربيعة وقيس) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٤٦، ٦٢، ٦٣، ١١٨، ١٢٢، ١٤٩)، ومن ذلك ما جاء عند التلمساني في اثناء حديثه عن مضارع (فَعِلَ) يأتي بالفتح والكسر: "وَصَلَّتْ أَضِلَّ في لغة تميم، وقَدِرَ يقدر في لغة بعض ربيعة، ولعل هذا مما تداخلت فيه اللغة" (التلمساني، ٢٠١٢، ١٦٠).

ومثال ذلك عند البجائي قوله أيضاً في فتح عين المضارع: "وأما طية فروي عنهم إبدال الكسرة فتحة والياء ألفاً قلى يقلى ونحوه" (البجائي، ٢٠٠٧، ٦٣).

وأما منهجهما في ذكر لغات العرب، فيبدو أنه تأرجح في عزو اللغات إلى أصحابها، فأحيانا ينسبان اللغات إلى أصحابها (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ١٢٣) (البجائي، ٢٠٠٧، ينظر: ١١٨)، وأحيانا أخرى لا يذكران أصحابها (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٢٩٩-٣٠٠) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٥١)، واتفقا في وصف بعض اللغات بأنها لغة شاذة (التلمساني، ٢٠١٢، ينظر: ٣٥٧) (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٥٤)، وأحيانا يفضلان لغة على أخرى (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ١٢٢)، ووصفا بعض اللغات بأنها مشهورة (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٣٥٧).



٢. أقوال العرب المأثورة: فقد استشهد الشارحان بأقوال العرب، في مسائل صرفية فقط، ومثال ذلك عند التلمساني استشهاده على مجيء مصدر الثلاثي (فَعِيلِي) لقصد المبالغة بقول عمر: "لولا الخِيفِي لأَدْنَت" (ابن الاثير، ١٩٧٩، ٦٩/٢)، ومثاله عند البجائي ما ذكره في حديثه عن أبنية الفعل المزيد فيه، فذكر منها (فَعِيل) بزيادة الياء بين العين واللام، استشهد له بقولهم: "عَذِيطَ الرَّجُلُ فهو عَذِيطٌ، إذا أحدث عند الجماع" (البجائي، ٢٠٠٧، ١٠٦).

٣. الأمثال:

وقد اعتنى اللغويون بالأمثال بوصفها أحد الشواهد التي اعتمدوا عليها؛ بسبب ما تتميز به عن الفنون النثرية الأخرى من إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية فهي نهاية البلاغة (ينظر: الميداني النيسابوري، (د.ت)، ٧-٩).

وقد اعتنى الشارحان بأمثال العرب، واتخذوا منها مادة للاستشهاد بها على بعض المسائل التي تناولوها في شرحيهما، إلا أن الأمثال عندهما أقل نسبة وعدداً إذا ما قيسَت بما استشهدا به من مصادر السماع الأخرى، غير أن التلمساني كان أكثر عناية بالأمثال في استشهاده على المسائل المختلفة من البجائي؛ إذ استشهد التلمساني بتسعة أمثال في حين استشهد البجائي باثنين فقط. ويمكن بيان استشهد الشارحين بالأمثال على المسائل في شرحيهما بما يأتي:

١. تفسير مادة لغوية: ومثاله عند التلمساني أثناء حديثه لبيان معنى كلمة (لتهني) بمعنى (لتمري) (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٢٠٧) استشهد بالمثل: "إنما سَمِيَتْ هَانِئاً لِنَهْنَيْ وَلِنَهْنَاء" (الميداني النيسابوري، (د.ت)، ١ / ١٨١)، ومثاله عند البجائي عن ذكره المعنى (الرشف)، استشهد بالمثل: "الرشف أنفع" (البجائي، ٢٠٠٧، ١١٣)، "أي إذا تَرَشَّفَتِ الماء قليلاً قليلاً كان أسكن للعطش" (الميداني النيسابوري، (د.ت)، ١٦٧).

٢. تقرير أحكام صرفية: أنفرد التلمساني في استشهاده بالأمثال لتقرير أحكام صرفية، ومثاله على ذلك عند حديثه عن صياغة اسم الآلة من الفعل الثلاثي على وزن (مِفْعَال) (التلمساني، ٢٠١٢، ٤٥٠)، استشهد بالمثل: "دَقَّكَ بالمنحاز حبُّ القلقل" (الميداني النيسابوري، (د.ت)، ١ / ٢٦٥).

٣. تقرير مسائل نحوية: ومثاله عند التلمساني في معرض حديثه عن الأسناد، إذ لو حذف الفاعل من فعله أتى بالمفعول به بوصفه مسنداً إليه (ينظر: ٢٠١٢، ٣١٧)، واستشهد بالمثل: "وقد حِيلَ بين العير والنزوان" (الميداني النيسابوري، (د.ت)، ٢ / ٩٦)، فقد جعل نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره هو يعود على المصدر (الحول) ولم يجعل الظرف (بين) نائباً عن الفاعل، ومثاله عند البجائي



عندما ذكر جواز الابتداء بالنكرة لتوفر مسوغ الابتداء بها، وهو الحصر (ينظر: البجائي، ٢٠٠٧، ٢٠١)، استشهد بالمثل: "سرّ أهرّ ذا ناب" (الميداني النيسابوري، (د.ت)، ١ / ٣٧٠) أي "ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ" (البجائي، ٢٠٠٧، ٢٠١).

٤. بيان دلالة بنية معيّنة : انفرد بذلك التلمساني، ومثاله على ذلك في معرض حديثه عن معاني (استفعل)، إذ ذكر من معانيها التحوّل (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٢٤٥)، واستشهد بالمثل: "استنسرّ البُعْثُ" (الميداني النيسابوري، (د.ت)، ١ / ١٦٠).

أمّا منهجها في الاستشهاد بالأمثال فيتميز بأنّها أحياناً يقدمان له بلازمة تدلّ على أنّه مثل، كقولهم (وفي المثل) (ينظر: التلمساني، ٢٠١٢، ٢٠٧) (البجائي، ٢٠٠٧، ١١٣)، وأحياناً لا يقدمان له بلازمة تدلّ عليه (التلمساني، ٢٠١٢، ٢١٧، ٤٥٠) (البجائي، ٢٠٠٧، ٢٠١)، وانفرد التلمساني بأنّه أحياناً يذكر قصة المثل (التلمساني، ٢٠١٢، ٤٠٥).

النتائج:

١. كان التلمساني أكثر عناية من البجائي بالسماع، إذ اعتنى بالسماع عناية شديدة، ويظهر ذلك في أنّه لا يعتدّ برأي لا يستند إلى السماع، وهذا لا يعني عدم عناية البجائي بهذا الأصل، وإنّما لأنّه أراد في شرحه الاختصار والإيجاز، أي أنّ طبيعة شرح البجائي متسمّة بالاختصار وطبيعة شرح التلمساني متسمّة بالإطالة والتوسع مما جعلت شواهد التلمساني أكثر من شواهد البجائي بشكل عام.

٢. فاق التلمساني البجائي في عدد النصوص القرآنية المستشهد بها، فاستشهد التلمساني بمئة وسبعة عشر نصّاً قرآنياً، في حين استشهد البجائي بخمسة عشر نصّاً قرآنياً، إذ جاء الشاهد القرآني عند التلمساني بالمرتبة الاولى، وعند البجائي بالمرتبة الثانية بعد الشواهد الشعرية.

٣. استشهد التلمساني الحديث الصحيح والضعيف، إذ بلغ عدد الأحاديث في شرحه ثلاثة وعشرين حديثاً، في حين استشهد البجائي بأربعة أحاديث فقط، وهذا الفرق بين الشارحين في الاستشهاد بالحديث الشريف لا يقتصر على الكم وإنّما يتعدّاه إلى طبيعة المسائل المستشهد عليها بالحديث الشريف، فقد استشهد التلمساني بالحديث لغرض صرفي، أو نحوي، أو لتوضيح معنى لغوي، أمّا البجائي فقد استشهد به لدعم رأي أو لتفسير معنى لغوي.

٤. أخذ الشعر حيّزاً كبيراً في شرحي التلمساني والبجائي من بين مصادر السماع الأخرى على الرغم من التفاوت الكمي الكبير بين عدد الشواهد الشعرية في كلا الشرحين؛ إذ استشهد التلمساني بمئة واثنى عشر شاهداً شعرياً، ولم ينسب منهما إلّا ثمانية وعشرين شاهداً، في حين استشهد البجائي



بواحد وثلاثين شاهداً شعرياً، ولم ينسب إلا ستة شواهد، وهذا التفاوت الكمي بين الشواهد الشعرية في شرحيهما يرجع إلى طبيعة منهج كل من الشارحين.

٥. استشهد الشارحان ببعض لغات القبائل العربية، واتفقا في وصف بعض اللهجات بالشذوذ، وقد اعتنى الشارحان بأمثال العرب، غير إن التلمساني كان أكثر عناية من البجائي بالأمثال؛ إذ استشهد التلمساني بتسعة أمثال في حين استشهد البجائي بمثلين فقط.

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

١. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري. (١٩٧٩). النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: محمود محمد الطناجي وطاهر أحمد الزاوي. المكتبة العلمية، القاهرة.
٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان (المتوفى: ٥٣٩٢هـ). (د.ت). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. الهيئة المصرية للكتاب، ط٣، مصر.
٣. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (١٩٩٧). الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. تحقيق: أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
٤. أبو حيان الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين. (١٩٩٨). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي، مصر.
٥. أحمد، نوزاد حسن. (١٩٩١). المنهج الوصفي في كتاب سيبويه (أطروحة دكتوراه). جامعة بغداد، كلية الآداب.
٦. الأزهرى، خالد بن عبد الله. (٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
٧. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى. (١٩٩٨). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. ط١، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.
٨. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (١٩٥٧). الإغراب في جدل الإغراب. تحقيق: سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية، سوريا.
٩. البجائي، محمد بن يحيى (ت٧٤٤هـ). (٢٠٠٧). شرح لامية الأفعال تحقيق ودراسة عيسى العزري (رسالة ماجستير). جامعة وهران، الجمهورية الجزائرية.
١٠. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله. (٢٠٠٢). صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة، ط١، دمشق.
١١. التلمساني، محمد بن العباس. (٢٠١٢). تحقيق آمال إبراهيم بن أحمد صديق. المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، (أطروحة دكتوراه). جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.



١٢. جمعة، خالد عبد الكريم. (١٩٨٩). شواهد الشعر في كتاب سيبويه. الدار الشرقية، ط٢، مصر.
١٣. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٩٥٦). الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين، ط١، القاهرة.
١٤. الحديثي، خديجة عبد الرزاق. (١٩٧٤). الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. مطبوعات جامعة الكويت.
١٥. الحديثي، خديجة عبد الرزاق. (د.ت). دراسات في كتاب سيبويه. وكالة المطبوعات، الكويت.
١٦. حسين، محمد. (د.ت). ديوان الأعشى الكبير ميمون بن القيس. مكتبة الآداب بالجاميز، مصر.
١٧. حواس، علي حلو. (٢٠٠٢). البناء الداخلي للمعجم العربي، دراسة تحليلية تقويمية (رسالة ماجستير). جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد.
١٨. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. (د.ت). المفردات في غريب القرآن. تحقيق: محمد سيد كيلاني. دار المعرفة، بيروت_لبنان.
١٩. رشاد، أحمد. (١٩٨٦). ديوان حاتم الطائي. دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان.
٢٠. السطلي، عبد الحفيظ. (١٩٧١). ديوان العجاج برواية الأصمعي. مكتبة أطلس، دمشق.
٢١. سنده، عبد الله. (٢٠٠٦). ديوان حسان بن ثابت الانصاري. دار المعرفة، ط١، بيروت_لبنان.
٢٢. السويح، محمد عاشور. (١٩٨٦). القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ودار الكتب الوطنية، بنغازي.
٢٣. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٩٦). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة.
٢٤. السيد، عبد الحميد. (د.ت). تأريخ النحو وأصوله. مكتبة الشباب.
٢٥. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. (١٩٨٩). الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق: محمود فجال. دار القلم، ط١، دمشق.
٢٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. (د.ت). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية.
٢٧. ضيف، شوقي. (١٩٦٨). المدارس النحوية. دار المعارف، ط٧، القاهرة.
٢٨. العاني، سامي مكي. (١٩٦٦م). ديوان كعب بن مالك الانصاري. مطبعة المعارف. ط١، بغداد.
٢٩. العمراوي، محمد عبد الفتاح. (١٩٩٢). اصول النحو في معاني القرآن للفراء (رسالة ماجستير). جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.



٣٠. عيد، محمد. (١٩٨٨). الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب، ط١، القاهرة.
٣١. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم. (٢٠٠٣). ديوان الأدب. تحقيق: أحمد مختار عمر. مراجعة: إبراهيم أنيس. مؤسسة دار الشعب، ط١، القاهرة.
٣٢. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. (١٩٨٦). إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط١، القاهرة.
٣٣. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. (١٩٩٨). الكليات "معجم في المصطلحات والفرق الفردية". تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٤. مقدسي، أنيس. (١٩٧٩). تطوّر الأساليب النثرية في الأدب العربي. دار العلم للملايين، بيروت.
٣٥. الميداني النيسابوري، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم. (د.ت). مجمع الأمثال. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار المعرفة، بيروت-لبنان.
٣٦. نصر الله، ميعاد يوسف. (١٩٩٩). مآخذ النحاة المحدثين على نحو القدماء (رسالة ماجستير). الجامعة المستنصرية، كلية الآداب.
٣٧. النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (١٩٩١). صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية ودار الكتب العلمية، ط١، بيروت-لبنان.

Sources and References

-The Holy Quran.

1. Abu Hayyan al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn 'Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din. (1998). Irtishaf al-Dharb min Lisan al-'Arab. Edited by: Rajab Uthman Muhammad. Maktabat al-Khanji, Egypt.
2. Ahmad, Nawzad Hassan. (1991). Al-Manhaj al-Wasfi fi Kitab Sibawayh (Doctoral dissertation). University of Baghdad, College of Arts.
3. Al-Amrawi, Muhammad Abd al-Fattah. (1992). The Foundations of Grammar in the Meanings of the Qur'an by al-Farra' (Master's Thesis). Cairo University, Faculty of Dar al-Ulum.
4. Al-Anbari, Abu Al-Barakat Abd Al-Rahman ibn Muhammad. (1957). The Eloquence in the Argument of Grammar. Edited by: Saeed Al-Afghani. Syrian University Press, Syria.
5. Al-'Ani, Sami Makki. (1966). Diwan Ka'b ibn Malik al-Ansari. Al-Maaref Press. 1st edition, Baghdad.



6. Al-Ashmuni, Abu Al-Hasan Ali ibn Muhammad ibn Isa. (1998). Al-Ashmuni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, with Al-Ayni's Commentary on the Evidences. Edited by: Taha Abd Al-Raouf Saad. 1st ed., Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon.
7. Al-Azhari, Khalid ibn 'Abd Allah. (2000). Explanation of the Clarification or Explanation of the Content of the Clarification in Grammar. Edited by: Muhammad Basil Ayoun Al-Sud. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon.
8. Al-Bajai, Muhammad ibn Yahya (d. 744 AH). (2007). Commentary on the Lamiyyat Al-Af'al. Edited and studied by Isa Al-Azri (Master's Thesis). University of Oran, Algeria.
9. Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail Abu Abdullah. (2002). Sahih Al-Bukhari. Edited by: Muhammad Zuhair ibn Nasir Al-Nasir. Dar Tawq Al-Najat, 1st ed., Damascus.
10. Al-Farabi, Abu Ibrahim Ishaq ibn Ibrahim. (2003). Diwan al-Adab. Edited by: Ahmad Mukhtar Omar. Reviewed by: Ibrahim Anis. Dar al-Sha'b Foundation, 1st ed., Cairo.
11. Al-Hadithi, Khadija Abdul Razzaq. (1974). Al-Shahid wa Usul al-Nahw fi Kitab Sibawayh. Kuwait University Press.
12. Al-Hadithi, Khadija Abdul Razzaq. (n.d.). Dirasat fi Kitab Sibawayh. Publications Agency, Kuwait.
13. Al-Jawhari, Ismail ibn Hammad. (1956). Al-Sihah, Taj al-Lughah wa Sihah al-'Arabiyya. Edited by Ahmad Abdul Ghafur Attar. Dar al-'Ilm lil-Malayin, 1st ed., Cairo.
14. Al-Kafawi, Abu al-Baqa' Ayyub ibn Musa al-Husseini. (1998). Al-Kulliyat: A Dictionary of Terms and Individual Differences. Edited by: Adnan Darwish and Muhammad al-Masri. Mu'assasat al-Risalah, Beirut.
15. Al-Maydani al-Nisaburi, Abu al-Fadl Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrahim. (n.d.). Majma' al-Amthal. Edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. Dar al-Ma'rifah, Beirut, Lebanon.
16. Al-Nisaburi, Abu al-Husayn Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri. (1991). Sahih Muslim. Edited by: Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi. Dar Ihya' al-Kutub al-'Arabiyyah and Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1st ed., Beirut, Lebanon.
17. Al-Qifti, Jamal al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Yusuf. (1986). Inbah al-Ruwat 'ala Anbah al-Nuhat. Edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Dar al-Fikr al-'Arabi and Mu'assasat al-Kutub al-Thaqafiyya, 1st ed., Cairo.
18. Al-Raghib Al-Isfahani, Abu Al-Qasim Al-Husayn ibn Muhammad. (n.d.). Vocabulary in the Rare Words of the Qur'an. Edited by: Muhammad Sayyid Kilani. Dar Al-Ma'rifah, Beirut, Lebanon.
19. Al-Satli, Abd Al-Hafiz. (1971). The Diwan of Al-A'jaj as Narrated by Al-Asma'i. Atlas Library, Damascus.
20. Al-Sayyid, Abd al-Hamid. (n.d.). The History of Grammar and its Principles. Al-Shabab Library.



21. Al-Suwayh, Muhammad Ashour. (1986). Grammatical Analogy between the Basra and Kufa Schools. Al-Jamahiriyah Publishing, Distribution, and Advertising House and the National Library, Benghazi.
 22. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din. (1989). Al-Iqtirah fi Ilm Usul al-Nahw. Edited by: Mahmud Fajjal. Dar al-Qalam, 1st ed., Damascus.
 23. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din. (n.d.). Al-Muzhir fi Ulum al-Lughah wa Anwa'iha. Edited by: Muhammad Ahmad Jad al-Mawla, Ali Muhammad al-Bajawi, and Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyya.
 24. Al-Tilimsani, Muhammad ibn al-Abbas. (2012). Edited by Amal Ibrahim ibn Ahmad Siddiq. Al-Maqal wa Tasheel al-Manal fi Sharh Lamiyyat al-Af'al (Doctoral Dissertation). Umm al-Qura University, Saudi Arabia.
 25. Dayf, Shawqi. (1968). Al-Madaris al-Nahwiyya. Dar al-Ma'arif, 7th ed., Cairo.
 26. Eid, Muhammad. (1988). Citing and Arguing with Language: Narrating and Arguing with Language in Light of Modern Linguistics. Alam al-Kutub, 1st ed., Cairo.
 27. Hawas, Ali Helou. (2002). The Internal Structure of the Arabic Lexicon: An Analytical and Evaluative Study (Master's Thesis). University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd.
 28. Husayn, Muhammad. (n.d.). The Diwan of Al-A'sha Al-Kabir Maymun ibn Qays. Al-Adab Library, Al-Jamamiz, Egypt.
 29. Ibn al-Athir, Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak ibn Muhammad al-Jazari. (1979). Al-Nihayah fi Gharib al-Hadith wa al-Athar. Edited by: Mahmoud Muhammad al-Tanaji and Tahir Ahmad al-Zawi. Al-Maktabah al-'Ilmiyyah, Cairo.
 30. Ibn Faris, Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariya. (1997). Al-Sahibi fi Fiqh al-Lughah al-'Arabiyyah wa Masa'ilih wa Sunan al-'Arab fi Kalamha. Edited by: Ahmad Hassan Basaj. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
 31. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (d. 392 AH). (n.d.). Al-Khasa'is. Edited by: Muhammad Ali al-Najjar. The Egyptian General Book Organization, 3rd ed., Egypt.
 32. Juma'a, Khalid Abdul Karim. (1989). Shawahid al-Shi'r fi Kitab Sibawayh. Al-Dar al-Sharqiyya, 2nd ed., Egypt.
 33. Maqdisi, Anis. (1979). The Development of Prose Styles in Arabic Literature. Dar al-Ilm lil-Malayin, Beirut.
 34. Nasrallah, Mi'ad Yusuf. (1999). Modern Grammarians' Criticisms of Classical Grammar (Master's Thesis). Al-Mustansiriya University, Faculty of Arts.
 35. Rashad, Ahmad. (1986). The Diwan of Hatim Al-Ta'i. Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
 36. Sandah, Abdullah. (2006). The Diwan of Hassan ibn Thabit Al-Ansari. Dar Al-Ma'rifah, 1st ed., Beirut, Lebanon.
- Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar. (1996). Al-Kitab. Edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun. Al-Khanji Library, 3rd ed., Cairo



37.Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar. (1996). Al-Kitab. Edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun. Al-Khanji Library, 3rd ed., Cairo.



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد الثاني والثلاثون

٢٠٢٥ م / ١٤٤٧ هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية